



في هذا العدد

الرئاسة... خط التوازن بين التحديات والفرص

لعب دورا محوريا في اعادة فتح قنوات التواصل مع الدول المانحة والمؤسسات الدولية، واضعا بذلك الحجر الاساس لأي مسار اصلاحي مستدام.

انفتاح دولي وسيادة غير قابلة للمساومة على الصعيد الدولي، برزت سياسة العماد جوزف عون الخارجية كمزيج متوازن من الانفتاح المدروس والثبات على السيادة. اختار موقع الحياد الايجابي، محافظا على علاقة متوازنة مع مختلف المحاور الاقليمية والدولية، من دون ان يسمح بانجرار لبنان الى صراعات لا شأن له بها. عمل على اعادة ترميم العلاقات مع الدول الخليجية والعربية، وحرص على مد جسور التعاون مع الاتحاد الاوروبي، الامم المتحدة، والولايات المتحدة. كما اكسبه موقفه الثابت في ملف ترسيم الحدود البرية والبحرية احتراماً دولياً واسعاً، حين أشرف خلال فترة قيادته للجيش على مفاوضات دقيقة وناجحة اتاحت للبنان تثبيت حقوقه في مياهه الاقليمية وثوراته الغازية. كما سعى إلى تفعيل الدبلوماسية اللبنانية بعد فترة من الجمود، ووجه رسائل واضحة الى العالم مفادها ان لبنان يرفض ان يكون رهينة صراعات الآخرين، ويصر على أن القرار اللبناني يجب ان يكون وطنيا ومستقلا.

فرصة لبناء الدولة من جديد

رغم ثقل الازمة وتعقيدات الواقع اللبناني، يقدم الرئيس جوزف عون اداء يوصف بأنه متزن، مسؤول، وغير شعبي. ومن خلال تماسكه في الملفات السياسية، وواقعيته في الشأن الاقتصادي، ووضوحه في المواقف الخارجية، يفتح الباب امام مرحلة جديدة يمكن ان تؤسس لاعادة بناء الدولة. غير ان نجاح هذه المرحلة يبقى رهنا بتكامل الجهود بين السلطات، وبوجود بيئة سياسية تتجاوز الحسابات الضيقة نحو مصلحة وطنية جامعة.

في ظل هذا المشهد، يبرز العماد جوزف عون كأحد رموز الامل القادرين على المساهمة في اخراج لبنان من ازمته، شرط ان تتوافر الارادة الوطنية الجامعة والتوافق الحقيقي على مشروع انقاذ شامل.

"الامن العام"

على مشارف مرور ستة اشهر على تبوئه الرئاسة الاولى، شكّل العماد جوزف عون علامة فارقة في المشهد السياسي اللبناني. هو رجل قادم من المؤسسة العسكرية، يحمل في جعبته خبرة طويلة في القيادة والانضباط، لكنه دخل الحياة السياسية بعقلية مدنية، تنشد الاستقرار وتبحث عن حلول لا عن صراعات. وفي مرحلة تعيش فيها البلاد واحدة من اصعب ازماتها التاريخية، جاء اداء الرئيس ليعكس نهجا متمائزا يتقاطع فيه الهدوء السياسي، الواقعية الاقتصادية، والانفتاح الدبلوماسي.

سياسي توافقي في نظام مأزوم

على الساحة السياسية الداخلية، قدّم الرئيس جوزف عون نموذجاً لرئيس توافقي يحرص على وحدة الصف، بعيداً من الاصطفاات الفئوية الضيقة. ففي بلد قائم على توازنات دقيقة، ادرك منذ اللحظة الاولى ان الدور المطلوب من رئاسة الجمهورية هو المحافظة على الاستقرار الدستوري والمؤسسي، لا الانخراط في السجلات العقيمة. تجلت مقاربته السياسية في التشديد على احترام الدستور واتفاق الطائف، ورفضه المستمر لأي محاولات لتجاوز صلاحيات المؤسسات او ضرب مبدأ فصل السلطات. كما سعى الى تعزيز التعاون بين السلطات الدستورية الثلاث، واضعا نصب عينيه مصلحة الدولة ومصالح المواطنين قبل اي اعتبارات اخرى.

رؤية اقتصادية واقعية في زمن الانهيار

لم يخف الرئيس عون واقع الازمة الاقتصادية العميقة، لكنه تعامل معها من موقع المسؤول لا من باب التنصل او الانكار. فنهجه الاقتصادي ارتكز على مصارحة الناس، ووضع خطة انقاذ شاملة بالتعاون مع المجتمع الدولي، وعلى رأسه صندوق النقد الدولي.

دعم بشكل واضح الاصلاحات المالية والادارية، لا سيما في ملفات اعادة هيكلة القطاع المصرفي، ضبط الهدر في الموازنة، تعزيز الحوكمة في القطاع العام، وتحديث النظام الضريبي بما يضمن العدالة. كما شجّع على فتح باب الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ودعم الجهود الرامية الى تحسين البنى التحتية، لا سيما في مجالات الطاقة والنقل. رغم محدودية الادوات المتاحة لرئيس الجمهورية في النظام اللبناني، الا ان الرئيس عون